وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

النظام الإيراني في أخطر اختبار

في ساحات الصراع السياسي، كما في حلبات المصارعة والملاكمة، نادرًا ما تكون الضربة الأولى هي القاضية، فإسقاط الخصم يحتاج غالبًا إلى أكثر من جولة، وأكثر من ضربة، تتراكم آثارها حتى تضعف توازنه، وتفقده القدرة على المناورة، ثم تفتح الطريق أمام الضربة الحاسمة. هذا المنطق يكاد ينطبق بدقة على المشهد الإيراني الراهن، حيث تبدو الجولة الحالية من المواجهة بين الشعب الإيراني والنظام الحاكم مختلفة في عمقها واتساعها وخطورتها عن كل ما سبقها.

فما تشهده إيران اليوم ليس انفجارًا عابرًا أو موجة احتجاج مؤقتة، بل حلقة جديدة في سلسلة ممتدة من الاعتراض الشعبي. فمنذ "الحركة الخضراء" عام 2009، مرورًا باحتجاجات الأعوام 2017 و2019 التي تميزت باتساع رقعتها وحدة القمع الذي ووجهت به، وصولًا إلى حركة "المرأة، الحياة، الحرية" في عام 2022، ظل الشارع الإيراني يعبّر عن رفض متجدد لأداء النظام سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. صحيح أن تلك الجولات لم تفضِ إلى إسقاط الحكم، لكنها لم تكن فاشلة بالمعنى التاريخي، بل أسهمت مجتمعة في تآكل هيبته، وتقويض شرعيته الرمزية، وإسقاط الهالة الدينية التي طالما احتمى بها.

الجولة الحالية تبدو مختلفة من حيث التركيبة الاجتماعية للقوى المنخرطة فيها، فإلى جانب الشباب والنساء والطبقات المتضررة اقتصاديًا، يبرز عنصر بالغ الدلالة يتمثل في انخراط تجار "البازار"، والبازار في إيران ليس مجرد سوق اقتصادي، بل مؤسسة اجتماعية وسياسية ذات ثقل تاريخي، لعبت دورًا محوريًا في تعبئة الشارع ضد نظام الشاه في سبعينيات القرن الماضي. غيابه عن الاحتجاجات السابقة كان مؤشرًا على تحفظ هذه الشريحة وحذرها، أما حضوره اليوم فيعكس حجم الغضب الذي بلغ حتى الفئات التي اعتادت تاريخيًا التمسك بالاستقرار.

هذا التحول يرتبط مباشرة بتدهور الأوضاع الاقتصادية. فالاقتصاد الإيراني يعيش واحدة من أسوأ مراحله منذ قيام الجمهورية الإسلامية. التضخم المرتفع، وتراجع قيمة العملة، وارتفاع نسب البطالة، واتساع رقعة الفقر، كلها عوامل ضربت الطبقة الوسطى في الصميم. وهذه الطبقة، التي تشكل عادة صمام أمان اجتماعيًا وسياسيًا، حين تبدأ في الانزلاق نحو الهشاشة، تصبح الدولة أمام أزمة بنيوية في شرعيتها واستقرارها.

والمفارقة اللافتة أن النظام، رغم تكرار الاحتجاجات وتنوع أشكالها، لم يستفد بجدية من دروس الماضي. فلم يقدم إصلاحات سياسية حقيقية، ولم يفتح أفقًا اقتصاديًا مقنعًا، بل واصل الاعتماد على الأدوات التقليدية ذاتها: القبضة الأمنية، والخطاب التعبوي، وتصدير الأزمات إلى الخارج. ومع مرور الوقت، تآكلت فاعلية هذه الأدوات، وباتت عاجزة عن احتواء الغضب الشعبي المتراكم.

إلى جانب الأزمة الداخلية، يواجه النظام مأزقًا إقليميًا واضحًا. فمشروعه التوسعي في المنطقة، الذي استثمر فيه موارد هائلة على مدى عقود، لم يعد يحقق العوائد السياسية التي كان يعوّل عليها. بل إن كثيرًا من أوراق النفوذ التي راكمها في ساحات إقليمية متعددة تعرضت للإنهاك أو التراجع أو فقدان الفاعلية. ومع تصاعد الضغوط الدولية وتبدل موازين القوى الإقليمية، تحول هذا المشروع من مصدر قوة إلى عبء استراتيجي يثقل كاهل الداخل الإيراني سياسيًا واقتصاديًا.

ولا يقل خطورة عن ذلك ملف البرنامج النووي. فقد تحول هذا البرنامج، في نظر قطاع واسع من الإيرانيين، من مشروع سيادي يُفترض أن يعزز مكانة الدولة، إلى عبء اقتصادي وسياسي ثقيل. استنزف موارد مالية ضخمة كان المواطن أولى بها، وساهم في تعميق عزلة إيران الدولية، ورفع منسوب التوتر مع محيطها الإقليمي. ومع المواجهات العسكرية الأخيرة، وما رافقها من استهداف مباشر أو غير مباشر لبعض ركائز هذا البرنامج، بدا واضحًا أن كلفته الاستراتيجية باتت تفوق كثيرًا مردوده السياسي.

ثم جاء الانكشاف الأمني ليضيف بعدًا أكثر إحراجًا للمشهد. فالاختراقات التي طالت مؤسسات حساسة، والقدرة على تنفيذ عمليات دقيقة ضد شخصيات علمية وعسكرية بارزة، كشفت هشاشة غير مسبوقة في منظومة الأمن الداخلي. وهذا النوع من الانكشاف لا يضرب فقط صورة الدولة في الخارج، بل يقوض ثقة مواطنيها بقدرتها على حماية نفسها قبل أن تحميهم.

وهكذا يجد النظام الإيراني نفسه اليوم محاصرًا من أكثر من جهة: احتجاج داخلي متصاعد، أزمة اقتصادية خانقة، مأزق إقليمي متراكم، وارتباك أمني مقلق. وهذه العوامل مجتمعة تجعل الجولة الحالية من المواجهة مختلفة في طبيعتها، وأكثر تعقيدًا وخطورة من سابقاتها. فهو لا يواجه غضبًا شعبيًا فقط، بل يواجه في الوقت نفسه تراجعًا في أوراق قوته التقليدية.

ومع ذلك، فإن الحذر يظل واجبًا في قراءة المستقبل. فالنظام ما زال يمتلك أدوات سلطة، وشبكات نفوذ، وقدرة على المناورة. لكن ما يمكن الجزم به هو أن مسار التآكل الذي بدأ منذ سنوات دخل مرحلة أكثر حساسية. فكل جولة جديدة لم تعد مجرد حلقة معزولة، بل أصبحت جزءًا من تراكم تاريخي يقود نحو لحظة تحول كبرى، سواء أتت سريعًا أم احتاجت وقتًا أطول.

من هنا، تبدو إيران اليوم أقرب ما تكون إلى مفترق طرق تاريخي. فإما أن يلتقط النظام رسالة الشارع، ويشرع في مراجعات عميقة وجذرية تعيد بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة، وإما أن يستمر في إدارة الأزمة بالأساليب القديمة، وهو ما يعني عمليًا دفع البلاد نحو مزيد من الاحتقان وعدم الاستقرار. وبين هذين الخيارين، تترنح الدولة على حافة مرحلة مفصلية، ستحدد ملامح مستقبلها لعقود مقبلة.

حتى 12 فبراير المقبل

"الحكومة الإلكترونية" تعلن فتح باب التسجيل في دليل المجالس الرمضانية

المنامة - هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

في إطار حرص هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية على تعزيز قيم الشراكة والتكافل وترسيخ أواصر الترابط الاجتماعي في المجتمع، دعت الهيئة أصحاب المجالس الراغبين في فتح مجالسهم خلال شهر رمضان المبارك إلى المبادرة بالتسجيل في خدمة دليل المجالس الرمضانية، وذلك عبر البريد الإلكتروني ramadan@iga.gov.bh، ابتداءً من اليوم وحتى يوم الخميس الموافق 12 فبراير 2026.

وأوضحت الهيئة أن التسجيل يتيح لأصحاب المجالس إمكانية عرض تفاصيل مجالسهم ضمن دليل المجالس الرمضانية عبر تطبيق حكومتي (My-Gov) المتوفر على متجر تطبيقات الحكومة الإلكترونية apps/bahrain.bh.

وبيّنت الهيئة أن عملية التسجيل تتطلب تزويد الهيئة بعدد من البيانات الأساسية، تشمل اسم المجلس، وأيام وأوقات انعقاده، والمحافظة والمنطقة، والعنوان والموقع الجغرافي، إضافة إلى اسم ورقم التواصل للمسؤول عن المجلس. كما أشارت الهيئة إلى أن تطبيق حكومتي يوفر حزمة من الخدمات والمميزات الإلكترونية المقدمة بالتعاون مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والتي يمكن الاستفادة منها طوال شهر رمضان المبارك، من بينها خدمات دفع الزكاة والصدقات، والتعرف على مواقع المساجد، ومواقيت الصلاة، واتجاه القبلة، وحالة القمر اليومية، إلى جانب التقويمين الميلادي والهجري، وذلك عبر الصفحة الرئيسية للتطبيق.

وأضافت أن التطبيق يوفّر كذلك خدمة "فاعل خير" المقدمة بالتعاون مع وزارة الداخلية، والتي تتيح لأصحاب الأيادي البيضاء دعم حالات المعسرين والمتعثرين الصادر بحقهم أحكام قضائية، من خلال التبرع المباشر عبر القنوات المعتمدة.

ولمزيد من المعلومات والاستفسارات، يمكن التواصل مع مركز اتصال الخدمات الحكومية على الرقم 80008001، أو تقديم المقترحات والملاحظات عبر

النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل" أو من خلال تطبيق "تواصل"، كما دعت الهيئة الجمهور إلى متابعة حساباتها الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي igabahrain@ للاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بخدماتها.

media@iga.gov.bh

"مؤسسة مستقرة" مسمى جديد لـمركز "بتلكو" للاستقرار الأسري

مركز بتلكو للاستقرار الأسري

أعلنت مؤسسة مستقرة عن صدور قرار وزير التنمية الاجتماعية رقم (88) لسنة 2025 بشأن تعديل مسمّى مؤسسة مركز بتلكو للاستقرار الأسري ليصبح "مؤسسة مستقرة"، وذلك استنادًا إلى قرار مجلس أمناء المؤسسة الصادر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 4 نوفمبر 2025، في خطوة تنظيمية تعكس تطور الهوية المؤسسية واتساع نطاق الدور الاجتماعي للمؤسسة.

وفي هذا الصدد، بيّن محسن علي الغريري رئيس مجلس الأمناء أن اعتماد المسمى الجديد يأتي في إطار مراجعة شاملة لمسار المؤسسة وتجربتها العملية، وبعد ما شهدته من توسع نوعي في برامجها ومبادراتها، بما تجاوز الإطار التعريفي للمسمى السابق، وأصبح يستدعي هوية أكثر شمولاً واختصاراً لرسالة المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية، مؤكداً أن اختيار اسم "مستقرة" يعكس جوهر العمل الذي تقوم به المؤسسة، ويجسد مفهوم الاستقرار الأسري بوصفه غاية متكاملة، تمتد من الوقاية إلى التمكين.

وأضاف الغريري أن تبسيط المسمى واعتماد هوية أكثر قرباً من المجتمع يسهم في تعزيز حضور المؤسسة محلياً وإقليمياً، ويدعم توجهها نحو توسيع الشراكات والتعاون مع المؤسسات الرسمية والأهلية، بما يعظم من الأثر الاجتماعي ويضمن استدامته.

وفيما يتصل بمرحلة ما بعد اعتماد المسمى الجديد، أوضح رئيس مجلس الأمناء أن مؤسسة مستقرة تتجه إلى تعزيز نهجها المؤسسي عبر تطوير حزمة من البرامج والمبادرات المتخصصة في مجال الوقاية الأسرية، وبناء القدرات، والتمكين المجتمعي، إلى جانب توسيع نطاق الشراكات مع الجهات الرسمية والأهلية، فضلاً عن ترسيخ حضورها البحثي والتوعوي، والاستفادة من الخبرات الوطنية والتجارب المقارنة، بما يسهم في تقديم نماذج قائمة على المعرفة تعزز دورها في دعم الاستقرار الأسري.

واختتم رئيس مجلس الأمناء بالتأكيد على أن اعتماد المسمى الجديد يمثل محطة مفصلية في مسيرة المؤسسة، تُرسخ وضوح هويتها المؤسسية، وتعزز قدرتها على أداء رسالتها بكفاءة أعلى، بما يواكب متطلبات المرحلة المقبلة ويعظم أثرها الاجتماعي في مجال دعم الاستقرار الأسري.

أخبارنا بالموقع الإلكتروني

www.albiladpress.com

تعزيز علاقات الأخوة البحرينية المغربية والتعاون لتحقيق مزيد من التقدم والازدهار

1500 شاغر وظيفي بالمنصة الوطنية للتوظيف

صالة أفراح بالدير وحظر تجمعات العمال

مكافأة وهمية... خدعة جديدة تستولي على أموالك

رسائل احتيالية على "إنستغرام" تستهدف حساباتك وأموالك